ثرثرة باريسية

▪ د. جليل العطية

مئوية عزيز علي (١)

اكتشفت في بغداد أن مئة عام على ميلاد الأستاذ عزيز علي مرت دون أن يذكره أحد ، حتى صديقي ورفيقي خلال فترة "النضال السلبي" أعني بذلك – و الكلام بيننا الأستاذ حسن داود العلوي الأب الروحي "للقائمة البيضاء" و السيد النائب حالا – لا تقل حاليا.

الكلام – بيني وبينكم – أنا لا أفهم في مسألة "القوائم"، لأنني بعيد وقد قالت لي أمي – رحمها الله ورحم أمهاتكم جميعا، قبل ثلاثة وعشرين عاماً في آخر لقاء وإياها – لا تقل معها:

خليك بعيد، خليك سعيد.

كانت أمي أمية لكن عشرتها الطويلة لأبي – رح – جعلها تحفظ الكثير من الأمثال و الكنايات وحتى بعض الأبيات الشعرية.

الكناية التي رددتها علي المرحومة أم خليل، ذكرتني فوراً بأغنية الجزائرية " وردة "

خليك هنا ، خليك بلاش تفارق !

وخوفاً من الالتباس الذي ينشده "كل الناس" – هناك جريدة بهذا الاسم ؟ !

أقول: أمية، بتشديد الياء / لا صلة لها ببني أمية الذين تسلموا – لا تقل استلموا:

قال شيخنا الدكتور مصطفى جواد:

قل تسلّمت الكتاب – بكسر التاء – و لا تقل استلمته، لأن الاستلام لا يقال قديما إلا:

لتسلم الحجر – بالتحريك – الأسود الشريف.

وبنو أمية – وهذا استطراد – أسسوا دولتهم اثر ما سمي بصلح إمام الاعتدال سيدنا الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم أجمعين .

وبلغني أن الشيخ الدكتور احمد الكبيسي الذي أراه على إحدى الفضائيات الخليجية قال ما اغضب البعض ، ولم أتابع التفاصيل ، لأنها لا تعنيني .. وأرشيفي ووثائقي ليست بين يدي اللحظة.

وبنو أمية – بتشديد الياء – وسيدنا الحسن وما تردد عن دس السم إليه كما ذكر أبو الفرج الاصبهاني في كتابه السائر : مقاتل الطالبين .

مسائل معروفة أرجو ألا تشغل الدكتور ظافر العاني – الذي كنت أتابعه باهتمام منذ أن كان يطل علينا أيام الحصار الظالم على العراق والعراقيين ، ليحلل وينظر دون أن ينسى اتهام معارضي الخارج – والعبد كان واحدا منهم ، بأنهم أيتام ويقيمون في فنادق أو خنادق فايف ستارز – و الفايف يعني خمسة – وخمسة أصوات رائعة غائب طعمة فرمان (ت ١٩٩٠ – موسكو) .

والفرمان : مصطلح عثماني يعني قرار ولاستأذنا "سالم عبود الآلوسي" بحث جميل عنه قرأته منذ عدة عقود في المجلة الوثائقية التي كان يشرف على إصدارها .

وغائب : اسم يطلقه العراقيون على من لم يرزقه الله بولد فيقولون أبو غايب :

وفي زورتي الأخيرة – أي زيارتي – إلى بغداد الأمل .. بغداد المحبة والعمل ، لحظت تغيراً كثيراً في الكنى والألقاب ، مثلما دُهشت لكثرة ما شاهدت وشهدت من تطور وتسرع في إعادة البنية التحتية ، وتنظيم وتنظيف شوارع كثيرة .. الخ .

انتشر اسم سيف وأبي سيف

وسيف – بنصب السين – الآلة الجارحة ، وجمعها : سيوف .

وللكندي – فيلسوف العرب – رسالة نشرت أول مرة أثناء احتفالات الذكرى الألفية الأولى لتأسيس مدينة بغداد الخالدة التي دعا إليها ورعاها الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم [١٩١٤ -١٩٦٣] ، والتي سعدت بحضور جانب منها – على صغر سني – بكسر السين وتشديد النون، واحتفظت بالعديد مما صدر من مطبوعات وكتب وبحوث ، تعد اليوم من النوادر الفواخر .

ويبدو أن بغداد – هي ممنوعة من الصرف أو بغداذ بالذال المعجمة – وهي لغة ، وسبق للعلامة توفيق وهبي (رح) أن تناول معاني أسماء بغداد في مبحث قيم له .

أردت أن أقول إنني لمست خلال وجودي في بغداد استعدادات للاحتفال ببغداد عاصمة للثقافة العربية.. شخصيا أبارك مثل هذه المشروع .

بعد اعتقال الحيدري واتهام المفوضية بالفساد

كوبلر : أشكّ في إمكانية إجراء الانتخابات حسب الجدول المقرر لها

من اجل إضفاء التفاؤل على التطور الديمقراطي في العراق، فإن المسؤولين الاميركان يشيرون الى الانتخابات البرلمانية لعام 2010 التي شهد لها المراقبون الدوليون – من بينهم الامم المتحدة - بأنها كانت حرة ونزيهة. لكن مع اعتقال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، فإن منظور الانتخابات النزيهة يدعو للتشكيك والمساءلة. قضى الحيدري الاسبوع في زنزانة السجن بعد اعتقاله يوم الخميس الماضي على خلفية تهم فساد، ثم اطلق سراحه يوم الاحد عصرا بكفالة مالية قدرها 12.500 دولار .

□ ترجمة المدى

□ عن : نيويورك تايمز

في بلد تتعرض فيه سنويا مليارات الدولارات للاختلاس نتيجة الصفقات وعقود النفط الحكومية الفاسدة، فإن اتهامات الحيدري تبدو صغيرة جدا وهي عبارة عن منح مالية قيمة كل منها ١٣٠ دولارا الى خمسة من الموظفين. من زنزانته قال الحيدري ان رئيس الوزراء نوري المالكي اجرى معه اتصالا مساء الجمعة اكد فيه انه لا علاقة له بقضية اعتقاله، الا ان قليلين فقط يصدقون ذلك . لقد كان المالكي يسعى على مدى سنتين للسيطرة على مفوضية الانتخابات- التي تعتبر استقلاليتها ضرورية لضمان انتخابات خالية من التزوير ومن تدخل الاطراف السياسية. يقول منتقدو السيد المالكي ان مسعاه هو جزء من محاولة اغتصاب السلطة التي تشمل سيطرته على القوات الامنية ومحاولة التأثير على البنك المركزي والاعتقالات بدوافع سياسية بحجة احباط مؤامرات انقلابية، كما ان مسعاه هذا يعزز ما قيل ان المالكي قد تحول الى قائد تسلطي مع الانسحاب العسكري الاميركي من العراق . ان ملابسات فقدان المفوضية لاستقلاليتها تبعث على التشاؤم اكثر من اي شيء آخر. فمع الثقافة السياسية الحالية المسمومة التي تتصف بالاقتتال الداخلي والتنافس الطائفي القومي على السلطة ، من المتوقع ان يستمر النظام حتى ظهور جيل جديد من القادة، و ان ذلك لن يحصل دون انتخابات نزيهة . واضاف الحيدري " اذا جرت الانتخابات الآن فلن تكون نزيهة كما كانت عام ٢٠١٠ ". من جانبه قال علي الموسوي الناطق باسم المالكي ان الاعتقال كان شأنا قضائيا ولا علاقة لرئيس الوزراء به . كما ان انتداب المفوضية سينتهي هذا الشهر ومن المفترض ان يوافق البرلمان على مرشحين جدد في نهاية الشهر – بدعم استشاري من الامم المتحدة – ، عند لا حاجة للقول انه لا توجد ديمقراطية حقيقية بدون انتخابات تنافسية حرة ونزيهة".

في تصريح اختيرت كلماته بعناية صدر يوم الجمعة الماضية يتعلق باعتقال الحيدري، قالت الامم المتحدة انها " مستمرة بمراقبة الموقف عن كثب، ويجب تطبيق العملية وفقا لمبادئ الدستور العراقي" .

عملية اعتقال الحيدري ولّدت توبيخا قويا من جانب سلطات اقليم كردستان المنخرطة اصلا في حربها الخاصة مع حكومة المالكي حول النفط والسلطة. ففي تصريح لها على الانترنت وصفت حكومة كردستان عملية الاعتقال بأنها " انتهاك صارخ وخطير للعملية السياسية ، ودلالة على ان العملية الديمقراطية في البلاد تتعرض للانهيار."

كان المالكي قد وضع مفوضية الانتخابات ببالة منذ انتخابات ٢٠١٠ عندما جاء ائتلافه ثانيا بعد القائمة العراقية. وضمن المالكي دورة رئاسية ثانية بعد ان توسطت الولايات المتحدة في تأليف ما يسمى بحكومة وحدة وطنية والتي لم تكن موحدة ابدا . يقول رامزي ماريديني المحلل في معهد الدراسات الحربية ان المالكي ظل يعتقد بأن المفوضية والامم المتحدة قد تآمرا عليه لحرمانه من الفوز . لقد نالت المفوضية ثناء كبيرا عن اشرافها على الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٠ في جو سياسي مشحون مليء باعمال العنف رغم استهداف موظفيها . بدفع من المالكي، حكمت المحكمة العراقية العليا في العام الماضي بأن المفوضية واحدى الهيئات العليا لمكافحة الفساد يجب استبدالهما باشراف حكومة المالكي، وهو قرار انتقده منافسو رئيس الوزراء بشدة . لكن بعد ان واجه المالكي مقاومة من البرلمان والهيئات الدولية ، اختار لنفسه مصطلحا من كتاب اللعبة السياسية العراقية ، الا وهو " مزاعم الفساد" . ففي العام الماضي بدأت حنان الفتلاوي، النائبة عن ائتلاف المالكي، تدقيقا برلمانيا في مزاعم فساد تخص مفوضية الانتخابات وقامت بالبحث في نفقاتها الخاصة بالأمن والسفر، وكان معروفا ان ذلك التدقيق بدفع سياسي ورفض البرلمان اغلب الادعاءات التي جاءت فيه .

في المقابلة التي جرت معه، يلقي الحيدري اللوم في اعتقاله على النائبة الفتلاوي " انها هي التي خلقت كل هذه العوائق من اجل ايقاف عمل المفوضية ". بينما يهمل العراق مؤسساته الديمقراطية الوليدة، فانه يدّعي كونه ملهما للثورات العربية ويعرض دعمه لدول الاقليم باتجاه مستقبل ديمقراطي، حيث منح مبلغ مئة الف دولار وزوّد تونس بمستشارين من اجل دعم الانتخابات هناك ، ومؤخرا قدّم المساعدة الفنية الى ليبيا في تدمير الاسلحة الكيمياوية التي كانت تمتلكها حكومة القذافي .

سياسيا، يواجه العراق اثنين من الازمات. ففي كانون الاول اصدرت الحكومة مذكرة اعتقال بحق طارق الهاشمي بتهم الاشراف على فرق قتل. وهناك خطة لعقد مؤتمر وطني دعا اليه الرئيس جلال طالباني بتشجيع من الدبلوماسيين الاميركان من اجل السعي الى مصالحة بين القيادة السياسية للبلاد كان من المقرر عقده في شهر شباط، لكن من غير المتوقع استمراره .

تعدد الأجهزة الأمنية في العراق يعرقل القضاء على الإرهاب

□ بغداد / المدى

يعرقل تعدد الاجهزة الامنية في العراق والمنافسة فيما بينها، الى جانب التناقض في التعليمات التي تتبعها، القضاء بصورة نهائية على الارهاب، بحسب ما يؤكد ضباط تحقيق عراقيون.

وبرغم تراجع معدلات اعمال العنف، واعتقال الآلاف من المتورطين فيها، يبقى الوضع الامني بعيداً عن الاستقرار حيث لا تزال الجماعات المتمردة وعلى رأسها تنظيم القاعدة قادرة على شن هجمات نوعية.

ويقول ضابط تحقيق في وزارة الداخلية لوكالة فرانس برس ان "ابرز اسباب عدم القضاء على العنف بشكل كامل والسيطرة على رؤوس التنظيمات الارهابية هو تعدد الاجهزة الامنية والتقاطع فيما بينها".

ويوضح ان "كل جهاز يشتغل وفق تعليمات وضوابط تختلف عن الجهاز الآخر، الامر الذي يعقد عمليات التعاون فيما بينها".

وتحول العراق منذ اجتياح القوات الاميركية للبلاد عام ٢٠٠٣، الى ملاذ للجماعات المسلحة وحقل لأسوأ أعمال العنف على أيدي ميليشيات رأت فرصة تاريخية لترسيخ موطئ قدم لها في دولة محورية مثل العراق.

وخاضت هذه المنظمات المسلحة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، مواجهات ضارية مع القوات الاميركية حتى انسحابها العسكري التام من البلاد نهاية ٢٠١١، الا انها في موازاة ذلك شنت ولا تزال هجمات ضد المؤسسات الحكومية.

وتواجه السلطات الامنية هذه الهجمات عبر ١٤ جهازا امنيا تحقيقيا.

وترتبط ثلاثة من هذه الاجهزة برئيس الوزراء مباشرة، وستة بوزارة الداخلية، وثلاثة بوزارة الدفاع، الى جانب جهازين تابعين للامن الوطني والمخابرات، علما ان كل جهاز أمني يملك معتقلا خاصا.ويقول الخبير الأمني والاستراتيجي علي الحيدري "كل هذه الاجهزة تفتقر الى التنسيق الدقيق فيما بينهما".

ويشير الى ان "بعض هذه الاجهزة بني دون تشريع قانوني اثر الحاجة الملحة لمواجهة الارهاب، وابرزها جهاز مكافحة الارهاب الذي يشرف عليه رئيس الوزراء" والذي اسسته القوات الاميركية.

ويؤكد الضابط الذي رفض الكشف عن اسمه انه "في حال ايقاف شخص من قبل قوات مكافحة الارهاب مثلا، وتبين انه مطلوب في جرائم اخرى يحقق فيها جهاز اخر، فإن مكافحة الارهاب لا تسلمه الى هذا الجهاز".

وذكر ان "اسباب عدم تسليم المتهم هو ان مدير الجهاز الذي يعتقل المتهم يريد ان يحسب الانجاز باسمه واسم مؤسسته، بغض النظر عن التوصل الى فك رموز حلقات التحقيق الاخرى التي قد تقضي على الشبكة الارهابية بالكامل".

ويقود التلكؤ في انجاز التحقيقات الى تأخير حسم قضايا اعداد كبيرة من الموقوفين.

ويقول ضابط التحقيق ان "هناك موقوفين يمضون سنوات في المعتقلات ولا يصدر اي حكم بحقهم بسبب عدم اكتمال التحقيقات ، وهناك موقوفون باتوا يديرون عمليات ارهابية كبرى من داخل السجن".

ويوضح ان "التحقيقات لا تكتمل لأن الجهات الامنية الاخرى لا تتعاون وترفض تسليم الموقوف الى جهة اخرى تملك ملفات تتعلق بقضيته، ما يتسبب ، بالاصطدام بحلقات مفقودة في تسلسل التحقيق".

ويوضح "كل جهة امنية دولة مستقلة بحد ذاتها، وحتى القضاة اصبحوا يتبعون اسلوب الشرطة اذ انهم لا يوافقون على تسليم متهم لجهة اخرى، حيث ان الجهات الامنية والقضائية تريد ان تبرز نفسها وتركز على انجازها الصغير اكثر من حرصها على استتباب الامن في البلاد".

وفي ظل تعثر اكتمال التحقيقات، تنجح اعداد كبيرة من الموقوفين بالفرار من السجن، وكان آخرها هروب ١٩ من الاسلاميين المتشددين من سجن في كركوك في اذار الماضي ، في عملية تبناها تنظيم القاعدة.

وقد اكد الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي ان هؤلاء الموقوفين الذي فروا بعد ان تمكن المهاجمون من تخدير الحراس، قضوا سنوات في السجن من دون حسم قضاياهم.

من جهته، يشتكي ضابط تحقيق عمل في كركوك (٢٤٠ كلم شمال بغداد) من فساد بات يظلل عمل بعض الاجهزة الامنية.

ويقول لفرانس برس "تمكنا في احد الايام من اعتقال ثلاثة اشخاص كانوا يفخخون سيارة داخل منزل وسط كركوك، الا انها انفجرت بهم بسبب خلل فني ما ادى الى اصابتهم بجروح".

واضاف "قام احدهم بعرض مبلغ ٣٠٠ الف دولار من اجل تغيير فقرة واحدة في التحقيق وهي ان السيارة انفجرت خارج المنزل وليس بداخله"، ما يعني انهم غير متورطين بالانفجار.

وتابع "رفضت بشدة ذلك، الا انه عند محاكمتهم نجحوا في الحصول على امر بالافراج عنهم بعد ان تعاون معهم شخص في المحكمة وقام بتغيير المعلومات في بعض اوراق التحقيق".

لجنة دولية: لا تقدم في حماية الصحفيين في العراق

□ بغداد / المدى

افاد مؤشر الافلات من العقاب الذي حدّثته لجنة حماية الصحفيين الدولية مؤخراً، بعدم وجود دلائل تشير الى تقدم في مكافحة جرائم قتل الصحفيين في العراق، والبلدان الثلاثة التي احتلت أسوأ مراتب على المؤشر، هي الصومال والفلبين وسريلانكا.

وأظهر مؤشر الإفلات من العقاب الذي حدّثته لجنة حماية الصحفيين مؤخراً، وهو تصنيف سنوي للبلدان التي يُقتل فيها صحفيون بصفة منتظمة وتفشل حكوماتها في الكشف عن مرتكبي الجرائم، ان جرائم قتل الصحفيين التي لم يُكشف عن مرتكبيها شهدت ازدياداً حاداً في المكسيك وباكستان، في تواصل مثير للقلق لنزعة في هذين البلدين.

ونقل الموقع الالكتروني الخاص بلجنة حماية الصحفيين، نقلا عن جويل سايمون، المدير التنفيذي للجنة قوله "تحدث الرقابة عبر القتل في البلدان الـ١٢ التي يتناولها المؤشر حيث يتعرض الصحفيون للاغتيال بسبب عملهم وتقصّر السلطات في فرض القانون. ويؤدي غياب العدالة في قضايا قتل الصحفيين إلى ردع سائر الوسط الصحفي عن التغطية الصحفية الناقدة، ويحرم الجمهور من فهم ما يحدث في عالمهم فهما كاملاً".

وأكد سايمون "لم تجد لجنة حماية الصحفيين أية دلائل على تحقيق تقدم في مكافحة جرائم قتل الصحفيين في البلدان الأربعة التي احتلت أسوأ أربع مراتب على المؤشر، وهي العراق والصومال والفلبين وسريلانكا. ولكن وجد المؤشر تحسناً في الظروف في كولومبيا ونيبال، وكذلك تراجعاً طويل الأجل في العنف الفتاك ضد الصحافة في بنغلاديش مما أزالها عن المؤشر تماماً".

ويأتي إصدار مؤشر لجنة حماية الصحفيين في أعقاب تطورين عالميين مهمين أثرا على مكافحة الإفلات من العقاب بطريقتين مختلفتين تماماً. ففي آذار/مارس أقر مجلس الشيوخ المكسيكي تعديلاً دستورياً سيجعل الجرائم ضد الصحافة من اختصاص السلطات الاتحادية التي ستنهض بالتحقيقات في مثل هذه الجرائم، مما يُعتبر خطوة مهمة في مكافحة الإفلات من العقاب. ولكن في الشهر نفسه، لم تتمكن اليونسكو في الدورة التي تعقد كل سنتين من المصادقة على خطة لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب بعد أن احتجت باكستان ودولتان عضوان في الأمم المتحدة (الهند والبرازيل) وهي دول تشهد مستويات عالية من العنف القاتل ضد للصحافة.

وقال جويل سايمون، "هذا المؤشر يمثل دعوة للحكومات كي تضمن ألا تصبح التغطية الصحفية حول المواضيع الحساسة حكماً بالإعدام على الصحفيين. ويجب أن يصبح تحقيق العدالة وحماية الصحفيين شأنا يتمتع بالأولوية في البلدان الملتزمة بالمساءلة وحكم القانون".

ولجنة حماية الصحفيين هي منظمة مستقلة غير ربحية تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها وتعمل على ضمان حرية الصحافة في العالم.